

الفصل التاسع

تَغْيِير نَائِب الْمَلِك

كان الحاكم البريطاني في الهند، عادةً، حتى في عهد شركة الهند الشرقية، مَدَنِيًّا من الطبقة الأرسُتوقراطية؛ وبعد تحوُّل النظام إلى امبراطورية عام ١٨٥٨م تَقَوَّت هذه العادة وهذا ظاهر من عَدَم تَعْيِين (كِيشُنِرْ)، وكان ظامحاً للمنصب، رغم كونه بطلاً قومياً، وإسنادُ المنصب في بداية القرن العشرين إلى دبلوماسي غير لامع آنذاك هو السيد (هاردنغ) من الملاحظ إذن أن بعض التشقُّق حدث في هذا التقليد الصلْب في السنوات الأخيرة المضطربة للحكم البريطاني في الهند؛ فأخر اثْنين استلَمَا المنصب واختيرا، الأول عام ١٩٤٣ والثاني عام ١٩٤٧، كانا من رجال الحرب - من العسكِرِيِّين - أُخِذاً رأساً من القوَّات المسلحة. ولم يكن لذلك سابقة.

وأثناء الشِدَّة يلجأ الناس العاديون، بصورة غريزية، إلى قائد عسكري للمساعدة مُتَكَلِّين على مواهبه وقُدْرته وحَسْمِهِ السريع. أمَّا إلى أيّ مدى يُمكن اعتبار ذلك أمراً حكيماً؟ وإلى أيّ مدى يمكن أن تُبرَّر النتائج مثلَ هذا التفكير.. فالجواب موضع خلاف.

كانت مشاعر كبار الرسميين في بريطانيا ضدَّ هذا التفكير منذ أيام (كُرمُوِيل). ولكن قد لا يكون... بالضرورة، الأسلوب البريطاني في العمل هو أحسنُ الأساليب، على الأقلِّ بالنسبة لغير البريطانيين. فزعماء مثل (هِنْدُنْبِرْغ) و(أَزِنْهَارْ) و(دُوغُون) و(عبد الناصر) و(ني ون) لم يكونوا، بسبب خُلْفِيَّاتِهِم العسكرية أقلَّ لياقةً من المدنيين، للمناصب العالية التي تسلَّموها. وهذا الاتجاه الشعبيّ الغريزي حاصل على كل حال. وفي هذه الحالة، كان مناسباً، ليس لأنَّ الحكومة البريطانية تصرَّفت بأسلوب مغاير لتقاليدها في اختيار آخر اثْنين من نواب الملك في الهند، بل، كما أكَّدنا في الفصل الخامس، لأن العامل العسكري كان في النهاية هو الذي منع قيام نوع من الفوضى في الهند عام ١٩٤٧، كالتي حدثت في (الكُونغُو)، أو في (الصين) قبل ماوْتْسِي تونغ، فلولا نظام القوَّات المسلَّحة وتماسكها، لما استطاعت سفينة الدولة التي أقامها البريطانيون من عبور البحار المزروعة بالعواصف في تلك الأيام الاستثنائية، ولكانت قد تحطَّمت.

ومع أن الاثنين: اللورد (ويقل) واللورد (مونتباتين) كانا، بالمناسبة، زعماء حرب، إلا أنهما غير مُتشابهين تقريباً في أي أمرٍ آخر، إلا في العقل والتميز الفكري وهذا أمرٌ لم يَعْرِفهُ كثير من الناس. فوراء مظهره الجسمي الصلب وسُمعته الحسنة كجُندي، كان اللورد (ويقل) من رجال الفكر والشعر. ففي قُتُوته كان في كلية (ونثيستيز) وهذا يعني أنه اجتاز بنجاح ما كان آنذاك - وبما هو حتى الآن - أصعب امتحان ذهني في العالم اللغتيان في سن الثالثة عشرة. واستمر مدى حياته، وحيثما وُجد، مُحبباً للشعر والتاريخ والقِصص الكلاسيكية ممّا أدهش أحياناً العاملين معه.

ولم يكن اللورد (مونتباتين)، حسب رأي مُدرّسه، مُبرّزاً في دراسته، فعلاماته في (أوزبورن) و(دارثموث) كانت متوسطة، ولكن لم يشكّ أحد من الذين احتكوا به عن قرب بعد ذلك في قُدراته الذهنية المتميزة بسرعة البديهة واتساع الأفق والميل للتحقق وقوة الاستيعاب؛ ولقد كان له أيضاً موهبة في الاستشفاف كانت مفقودة عند اللورد (ويقل). وفي كتاب آخر للمؤلف وصف فيه وصول اللورد (مونتباتين) إلى دلهي كقائد أعلى لقيادة جنوب شرق آسيا المُستحدثة عام ١٩٤٣، كالتالي:

«رَدَدَ بعضُ المعلقين الغيبة الصحفية للسنوات الماضية وسمّوه مستهتراً لاهياً.. كان الأمرُ محضُ هراء. وأقيمَ حفلٌ آنذاك ليستطيع مقابلة المراسلين العسكريين حيث ألقى اللورد كلمةً في غاية الجد والمسؤولية، كُنّا كلنا تقريباً مأخوذين بكلامه وافترضنا أننا سمعنا منه شيئاً ذا قيمة كبيرة. بعد ذلك فقط وَعَيْنَا مهارته الفائقة آنذاك إذ أنه في الحقيقة لم يَقُلْ لنا شيئاً ذا قيمة». وتابعتُ:

«أما مؤتمره الصحفي المشهور كنائب للملك عام ١٩٤٧ فقد كان شيئاً مختلفاً، باستثناء المهارة الفائقة التي خبّرناها سابقاً؛ وذلك عندما فَضَّلَ خِطَّةَ الثالث من حزيران - يونيو - لثلاثمئة ناقدٍ وصحفيٍّ في قاعة الأمراء: اتساع الذهن والعزم، والتمكن الأكيد من أصغر التفاصيل مع الاحتفاظ بالتميز بالخطوط الرئيسية الهامة لِنقاش طويل وصعب. كان إنجازاً غير عادي».

على كُلِّ حال، باستثناء هاتين النقطتين، كانت نقاط اختلاف الشخصيتين، بين آخر نائبين للملك في الهند، بارزة بل مُذهلة. كان اللورد (ويقل) قليل الكلام، غامضاً، وربما زاد البعض على ذلك أنه أيضاً عبوس قنوط، لم يكن يميل إلى الحفلات الاجتماعية وكان يَنْقُصُه تماماً القدرة على الإعلان عن نفسه. وكان اللورد (مونتباتين) شخصية تضاربت فيها

الآراء، كان منفتحاً اجتماعياً، وسيم الطلعة اعتبره البعض استعراضياً أيضاً ويعمل في جور دعائى ملتهب. كان اللورد (ويغل) من عائلة عريقة في (هاثشير)، اشتهر فيها عدّة رجال: رؤساء بلدية (ونشستر) وألوية في الجيش، ولكنها لم تكن أرسطراطية قد يُصنّفها أغلب الناس في مستوى «أعلى الطبقات المتوسطة»؛ أما اللورد (مونثباتن) فكان أكثر من أرسطراطي؛ لم يكن أحد من مستوى عائلته في منصب (نائب الملك) من قبل؛ فهو أحد أحفاد الملكة (فكتوريا)؛ وكانت له صلة قُربى بنصف العائلات الأوروبية المالكة تقريباً - حاضراً وماضياً؛ وبالمقارنة للورد (ويل) كان لا يزال شاباً - ٤٦ سنة تقريباً - مليئاً بالحيوية، أمامه مستقبل ينتظره. أما اللورد (ويغل) - وكان عمره ٦٣ سنة - فقد عرّكته السنون إلى حدّ ما، وعلى حافة نهاية مهنته التي رفعته إلى مستويات عالية لم تكن متوقّعة في البدء. وكنايب للملك تعاطى السياسة بالضرورة مع أنه كان من الواضح عدّم ميله إليها، ولم يستطع أحد تخمين ماهية خياراته المُفضّلة..، إن كان له أصلاً خيارات سياسية. أما اللورد (مونثباتن) فلقد أظهر اهتماماته السياسيّة منذ أن كان قائداً أعلى في (دلهي) أو (كاندي) وكان صريحاً مليئاً بالحيوية. ومن حديثه هو وزوجته، لم يشكّ إلا القليل من الناس في أن مشاعره تميل نحو الراديكالية - الجذرية - واليسار. وكان للورد (ويغل) قناعات أخلاقية ودينية قوية لا يمكن لأحد أن يُخطئها فيه. أما خَلْفُه فكانت قناعاته في هذا المجال أقلّ وُضوحاً، واعتبره البعض أنموذجاً كلاسيكياً لِنِتاج ذلك العصر الفارغ الذي لا جذور له (بداية العشرينات من هذا القرن)، والذي حَمَلْتَه قُدراته ومهارته إلى ديناميكية طموحه.

وكما ذكرنا، انتهت مهمّة اللورد (ويغل) كنايب للملك بإشارة استفهام. وهذا أقلّ ما يُقال فيها. وهناك غموض فتح الباب ليس فقط لإشاعات وغيبة بلّ لتخمينات وريب؛ والانطباع هو أن اللورد (ويغل) كان يختلف في نقطة أساسية مع الحكومة البريطانية، ولم يوافق على الطريقة وبخاصّة توقيت إنهاء الحكم البريطاني للهند. وهناك من يُشير إلى أنه قدّم (مشروع ويغل) كمشروع سياسي وعسكري بيّن فيه اقتراحه بانسحاب بريطاني أكثر تدرّجاً، من شبه القارة فلم يُقبَل مشروعهُ ولو قُبِلَ لما حَدَثَت المذابح المخيفة في فترة التقسيم، ولكان بالإمكان تحاشي سوء النية الذي نتج بين الدولتين (الهند وباكستان).

ولا تستطيع الحكومة البريطانية آنذاك أن تلوم إلا نفسها، إلى حدّ كبير، فيما حدث من توتر بعد ذلك.

كانت الأوقات عصيبة وكان الوزراء يحتاجون لكثير من النشاط والحكمة لمواجهة المطالب الكثيرة. ويمكن للمرء أن يتفهم حدوث بعض الهفوات في إطار الأدب التقليدي المعتاد. ولكن الطريقة التي فسرت بها خسارة اللورد (ويقل) لمنصبه لعامة الناس وللبرلمانيين في مجلس العموم، كانت، بلا شك، غريبة وغير رقيقة، كانت فترة استلام منصب نائب الملك عادةً هي خمس سنوات وكان اللورد (ويقل) قد أمضى منها آنذاك ثلاثة أعوام ونصف العام. ولقد مُدِّدَت خدمة سلفه اللورد (لِنِلْتُو) - وهو مدني كُفءٌ ودُؤوبٌ - ولكن هناك قليل من الناس من يضعه في مصافِّ العظماء، أقول مُدِّدَت خدمته ثلاثين شهراً بعد قضائه السنوات الخمس العادية بسبب الحُرْب. وفي البيان السياسي الذي صدر في العشرين من شباط - فبراير - عُزِّيَ تعيينه، ابتداءً، إلى الوضع الخاص بالحرب آنذاك.

ولا بد أن الأمر كان على التحديد كذلك، ولو أُعيد المنصب بعده إلى أحد المدنيين كما كان الحال قبل تعيينه، مُدَّةَ خَمْسٍ وثمانين سنة من عُمر المنصب، لكان التفسير عادياً ومقبولاً، ولكنه أصبح غير منطقي بعد تعيين عسكري آخر بعده. أُضِفَ إلى ذلك أن خروجه من منصبه بدا كما لو أنهم استعجلوه، وأُعْطِيَ خمسة أسابيع فقط لإنهاء ترتيبات ذهابه؛ يقول (كامبل جونسون)، وكان في أروقة مجلس العموم آنذاك، بدا أن ذَكَرَ المِسْتِر (أثلي) للورد (ويقل) في بيان عشرين شباط - فبراير - روتينياً - ألياً؛ كذلك لم يذكره قط السير (ستافورد كرييس) عندما افتتح النقاش في المشكلة الهندية في ١٥ آذار - مارس.. وكان عدم ذكره غريباً مما جعل المِسْتِر ثيرشيل يقول في اليوم التالي أن اللورد (ويقل) قد أُعْفِيَ من منصبه وألحَّ على إلقاء مزيد من المعلومات وطالب ببيان عام من اللورد (ويقل) نفسه بعد عودته. ولكن ردَّ المِسْتِر (أثلي) كان بعيداً عن هذه الفِكر، والتجأ إلى آداب لعبة (الكريكِت) كمخرج مُدَّعياً أنه «إذا كان هناك حاجة لتغيير اللاعب - الضارب - Bowler - ليس من الضروري أن يكون هناك تفسير مُفصَّل للموضوع»

وظهرت بعد ذلك بعض الحقائق التي تفسر الموضوع إلى حدٍّ ما؛ فعدم الاطلاع على أوراق اللورد (ويقل)، والتي يدرسها الآن، كما هو مفهوم، (جون كورنل) سيقتي أموراً كثيرة مجهولة. إلا أن تاريخ الطلب، لأول مرة، من اللورد (مونتباتن) أن يُصبح نائباً للملك.. أمرٌ مهم. فقد سجَّل (كامبل جونسون) أن السيد (أثلي) عرض المنصب عليه في ١٨ كانون أول - ديسمبر - ويظهر أن رواية (هويلر بنت) المبنية على الأرشيف - السجَّل

الملكي - تُطابق ذلك؛ أي أن العرض قُدِّم حوالي تسعة أسابيع قبل إعلان التغيير، وكان اللورد (ويقل) آنذاك لا يزال في إنكلترا. فالاجتماع الذي حَضَرَهُ برفقة الزعماء والسياسيين الهنود مع الوزارة البريطانية دام فقط أربعة أيام من ٢ - ٦ كانون أول - ديسمبر - وبقي اللورد في لندن، بعد عودة الزعماء الهنود، للاستشارات ولم يَعُدْ (لِدُلْهِي) إلا في ٢٢ كانون أول - ديسمبر - ولم يَتَبَيَّنْ متى علم اللورد (ويقل) بحقيقة العرض الحكومي للورد (مونتباتن) ليستلم مكانه.

ولكن يبدو واضحاً أن المستر (أتلي) نفسه هو الذي بدأ الموضوع وسيرته الذاتية تذكر ذلك في الواقع. فمنذ عُصُوِيَّتِهِ في لجنة (سايْمُون) في أواخر العشرينات وهو يهتم بشؤون الهند، وكثيرون اعتبروه خبير حزب العمال في شؤون الهند رغم أن معلوماته في الواقع عام ١٩٤٧ أصبحت صدئة قديمة إلى حد ما. وبعد ذلك بأعوام، أثناء مقابلة صحفية يوم احتفاله بعيد ميلاده السادس والسبعين سبَّب تصريحه الذي نال من قَدْرِ اللورد (ويقل) دهشة رغم كونه تعليقاً عابراً فقط. فعندما سُئِلَ عن تغيير نواب الملك في الهند قال: جاء نبي الفكرة كالوحي، في أحد الأيام أن الرجل المناسب لهذا المنصب هو اللورد (مونتباتن) ففيه الخصال اللازمة أما اللورد (ويقل) فقد كان «عصفوراً صامتاً» افتقد سرعة البديهة اللازمة لِحَلِّ أيِّ مشكلة. هذا بالتأكيد تعليق غريب بخاصة من رئيس وزراء أثار سكوتُه وضمُّته المشهور حتَّى زملائه عليه، في جُنْدِيّ اعتبره الألمان عام ١٩٣٩ أقدَّرَ ضباط الجيش البريطاني، والذي، حتى عام ١٩٤١ كانت انتصاراته باهرة في المعارك في إفريقيا؛ لم يُسَرَّ أحد أن آخر أيام إدارته كنائب للملك في الهند، كان على حافة انهيار عصبي. وزملاء المِسْتِر (أتلي) الوزراء الثلاثة الذين عملوا مع اللورد (ويقل) كانوا مُتحمِّسين في مدحه بعدما عادوا إلى إنكلترا. وفي مجلس العموم في ١٨ تموز - يوليو، تكلم السير (ستافورد كُريْس) عن الطريقة المدهشة التي حمل فيها نائب الملك - اللورد (ويقل) - أعباء المفاوضات خلال تلك الشهور بالإضافة لواجباته اليومية في إدارة الهند أيضاً. كذلك كان إطرء اللورد (بيك) في مجلس اللوردات. وكتب اللورد (ويقل) نفسه إلى الملك مُثْبِتاً كثيراً على الوزراء الثلاثة. من ذلك يبدو أن الحالة في تلك الفترة كانت حالة صداقة خالصة. ورغم نشوء خلاف جدِّي في موضوع واحد على الأقل، كما ذكرنا، بين نائب الملك والبعثة الوزارية بعد وقت قصير من مغادرة الوزراء لِدِلْهِي في ٢٩ تموز - يوليو - فمثل هذا

الخلاف كان جزءاً من جهاز وجد كل نواب الملك أنفسهم متورطين فيه، يبدو أن الأمور لم تصل إلى الحد الذي لا عودة بعدها.. حتى أواخر عام ١٩٤٦... وربما خلال تلك الزيارة للندن.

ماذا كانت القصة؟ هل نتجت عن انفصام أساسي حول السياسة وبخاصة حول توقيت الانسحاب البريطاني؟ أو عن أمرٍ شخصي؟ فالمعلومات المتوفرة توحى بالاحتمال الأخير؛ وفكرة وجود خطة كاملة للورد (ويقل) لإنهاء الحكم البريطاني في الهند بأسلوب أبطأ وأقل دموية من الخطة التي تبنتها الوزارة، وأن الحكومة البريطانية أهملتها.. هذه الفكرة تبدو «أسطورة» أو على أحسن تقدير هي نصف الحقيقة. في خريف عام ١٩٤٦ كان هناك في الواقع أحاديث كثيرة عن أن البريطانيين قد يتركون الهند مُجزأة في قطاعات بدءاً من الجنوب وصعوداً نحو الشمال. وهكذا تتحرر (مُدْرَس) الهادئة بعد وقتٍ قصير مع بقاء القوات المسلحة تحت إدارة بريطانية.، وبقاء بعض الفرق البريطانية أيضاً في البنجاب كعُضُر عازل معدّل من أجل صراع طائفيّ محتمل. وإلى أي مدى كان المفروض أن يبقى لبّ هذه الفكرة سريعاً.. فأمر غير معروفٍ لكاتب هذه السطور؛ ولكن أفكاراً مشابهة كانت متداولة بين الذين كانوا - آنذاك - على احتكاك بالمسؤولين والسياسيين وتخلّت الأجواء الذهنية ككتاب (تاكِر) مثلاً. والواقع قال عنها اللورد (مونتغومري) إنها كانت موضوع الأحاديث في (دهلي) منذ حزيران - يونيو - وعندما زار اللورد (ويقل) لعدة أيام قبل أن يُصبح رئيساً لأركان القوات البريطانية المسلحة. والمؤكد أن اللورد (ويقل) لم يوافق عليها فقط بل أثنى عليها أمام الوزارة البريطانية وهذا.. كل ما هو معروف تقريباً.

وكانت الاعتراضات القانونية والدستورية - من الناحية البريطانية.، في مناقشات مجلس العموم، هائلة كما أشارت إلى ذلك (هوايت هول) كذلك موضوع توفير الوقت المناسب - للانسحاب؛ وحسب المعلومات المستقاة من عدة مصادر لم يفكر اللورد (ويقل) في أية مرحلة خلال شتاء ١٩٤٦ - ١٩٤٧ في أي توقيت نهائي للانسحاب البريطاني، أيّاً كانت أساليب الانسحاب، أبعد تاريخاً.. ربما كانت تُفكّر الوزارة فيه آنذاك، أي آخر عام ١٩٤٨م. ولكن في الحقيقة كانت أفكار اللورد (ويقل) في الشهر الحاسم - كانون أول - ديسمبر - أكثر تقدماً في هذه النقطة من أفكار الوزارة.

وأثناء زيارة اللورد للندن دَعَا لانسحاب نهائي في ٣١ آذار - مارس - ١٩٤٨م أي

متقدماً ثلاثة أشهر عن توقيت الوزارة والتي قرّرت إعلانه في شباط - فبراير - ١٩٤٧ بعد أسابيع من التردد الواضح وبعد ما حثّها - على ما يبدو - اللورد (مونتباتن). وليس واضحاً فيما إذا كان اللورد (ويثل) آنذاك راضياً عن إعلان عام لتاريخ الانسحاب، فهناك شواهد على عكس ذلك ولكن بالنسبة لموضوع متى يجب أن يكون التاريخ التقريبي، يبدو أنه من غير المحتمل إطلاقاً أن تكون آراؤه والوزارة البريطانية متناقضة بصورة حادة. لأن الواقع الضاغط، وهو موضوع العنصر البريطاني المتناقص العدد في القوات المسلحة والإدارة المدنية، والذي أثاره بأسلوب مُفخّم السير (ستافورد كريس) في مجلس العموم يوم ٥ آذار - مارس، كان أكثر وضوحاً لدى اللورد (ويثل) وإدارته في دلّهي ممّا كان لدى المسؤولين في لندن. ومن المعلوم أن اللورد (ويثل) كرّر إثارة هذا الموضوع بعزم وقوة أمام الحكومة البريطانية.

وخلاصة هذه الحقائق هي أنه خلال الأشهر الاثني عشر التي بدأت في نيسان - أبريل - ١٩٤٧ سيهبط عدد الضباط البريطانيين في القوات المسلحة الهندية التي تضخمت بسبب الحرب، من ١١٤٠٠ إلى ٤٠٠٠ فقط؛ وكان الأمر أشدّ في الإدارة المدنية - في المناصب العليا - حيث توقفت عملية التوظيف أثناء الحرب بينما كان عدد الضباط المدنيين البريطانيين في الإدارة المدنية عام ١٩٣٥ (٢٩٠٠) صار أوائل عام ١٩٤٧ (١٦٠٠) فقط. وهذا النقص الكبير في الجهاز المدني والعسكري غير مناسب لتسيير الأعمال المطلوبة بدقّة وفعاليّة؛ لذا كان على الإدارة البريطانية في الهند، تحت ضغط الظروف الإدارية، أن تُنهي حُكْمها في أسرع وقت ممكن ما لم يُقتنَع الشعب البريطاني بقبول تغيير جذريّ للأمر يستدعي تعيينات جديدة للبريطانيين وعزم صلب على حُكْم الهند من مركز قوّة لعشر سنوات أخرى مثلاً (إذ ليس من الممكن تصوّر تعيينات جديدة من نوعيّة رفيعة لأقلّ من هذه المدّة). وليس هناك دليل على أن اللورد (ويثل) كان يريد مثل هذا التغيير أو أنّه افترض ذلك ممكناً في واقع بريطانيا الضعيف بعد الحرب، ولا يوجد طبعاً ما يُشير أيضاً إلى موافقته على تقريب توقيت الانسحاب بصورة مجازفة ليكون في آب - أغسطس - ١٩٤٧. مع أن الحكومة البريطانية أعلنت في ٢٠ شباط - فبراير - أن توقيت الانسحاب هو حزيران - يونيو - ١٩٤٨. ويثار هذا الموضوع دائماً في الجدَل الدائر مع أنه ليس هو الأمر الجوهرى؛ فخلال شتاء ١٩٤٦ - ١٩٤٧ عندما تقرر تغيير نائب الملك لم يكن في ذهن أحد أنّ الانسحاب

سيحصل في عام ١٩٤٧؛ لقد بُحث هذا الأمر بجديّة في أيار - مايو - التالي بعد عدّة أسابيع من استلام اللورد (مونتباتن) لمنصبه كـنائب للملك.

كيف إذن، مع عدم وجود خلاف كبير في السياسة، يمكننا تفسير ما سمّاه تُشْرُتْشِلُ بحقّ: الطّرْد؟ وكما ذكر، لم يكن هناك دلائل أن اللورد (ويقل) كان ميالاً لِسَفْرِهِ ذاك في كانون أول - ديسمبر؛ لاشكّ أنه قدّر، متنبّياً كما أظهرت الأحداث بعد ذلك، ألاّ فائدة كبرى تُرجى من تلك السّفرة، فلقد ذهب للندن لأن الحكومة البريطانية ألحّت على ذلك. وكما بيّنا كان في مُنتهى تَجْهْمِهِ وصمته، واحتار الوزراء أنفسهم فيما يفعلون، لقد تأملوا منه أن يعرض ربّما أفكاراً جديدة هامة؛ ومن رسالته التي كتبها إلى الملك بعد أسابيع ثلاثة والتي نشرها بعد ذلك (هُويلرُ بَيْت) لا يخطئ المرء ملاحظة وجود عدم انسجام مُهمّ في تلك المرحلة. لقد اعتمد نائب الملك أن الوزراء متمرّدين فكان تعليقه، كما سجّل، لا ذعاً.

«لقد فشلت، بعد ساعات من الاجتماع، في الحصول على أيّة سياسة محدودة من حكومة جلالته» أما الوزارة، من جهة أخرى، فقد اعتبرت، على ما يبدو، أن اقتراحاته لا تتضمّن مادّةً سياسية كافية. وهذه حقيقة تُفسّر بلا شك ملاحظة المُسْتِر (أثلي) المليئة بالازدراء التي ذكرها (كامبلُ جونسون)، عن أنّ نائب الملك لم يكن عنده ما يقدمه أفضل من خِطة الجلاء العسكري.

ربّما يمكننا التعليق بصورة منطقية أنّ رصيد اللورد (ويقل) من الصبر آنذاك بدأ بالانخفاض، فأثناء الأشهر السابقة الصعبة من المفاوضات المتقلّبة، طرقت كلّ الأبواب السياسيّة المعقولة المفتوحة له ومع ذلك فإن لبّ المشكلة الهندية - وهي كيف يمكن تصفية العلاقة بين الهندوس والمسلمين، ونقل السلطة بسلام - لم يزل بعيد المنال. لقد عاش اللورد (ويقل) في أجواء ضغط مستمرّة تقريباً منذ عام ١٩٣٩، ربّما لم يجد تجانساً فكرياً مع وزراء حكومة العمّال البريطانية فأسلوب تفكيرهم ومهنتهم كانت مختلفة في أوجه كثيرة عن أسلوبه ومهنته ولم يكن اختياره عن طريقهم بل كان من اختيار الحكومة الائتلافية السابقة، ورغم تشرفه بهذا المنصب الرفيع - نائب للملك، لم يطمح هو نفسه لهذا المنصب ولا ارتاح لبعض الواجبات المترتبة عليه. فلقد كان يقوم، بكل بساطة، بواجباته العسكريّة في المنصب الذي وضعه فيه مَلِكُهُ وبلدّه. وبعضُ رسائله التي اطلع عليها كاتب هذه السطور تُعطي الانطباع بأنّه رجل كان يتحاشى السياسة قدر استطاعته مُعْرِقاً نفسه بالمشاكل الإداريّة

التي يرتاحُ لها ذوقُه: التموين والإعاشة، الصحة العامة، استعمال النُّقلِ الجوّي لتحرّكات المسؤولين من منطقةٍ لأخرى في الهند الواسعة، إلخ.

ومِثْلُ اللورد (لِنْلِثْغُو)، وربّما لأسبابٍ مختلفة، يبدو أنه وجد العلاقات الاجتماعية صعبةً على عكسِ خَلْفِهِ الذي كان اجتماعياً مُنْفَتِحاً. أو ربّما كان من الأصحّ القول أن اللورد (ويقل) لم يُعْطِ هذه العلاقات حَقَّها من الأهمية. قال المِسْتِر (أتلي) إنه يعلم أن اللورد (مونتباتن) كان على علاقات حسنة مدهشة مع الهنود ولكنه كان يشكّ في وجود أي تفاهم بين الهنود واللورد (ويقل). وأغلب الناس يوافقون على أن في كلام المِسْتِر (أتلي) بعض الصحة.. ولكن ذلك ليس... الحقيقة الكاملة.

فهناك شواهد أنه في مناقشاته مع الزعماء الهنود المسؤولين كان دائم الإنصاف، وله أسلوبه المباشر في التعامل مع المشكلات، لا يختزن أيّ فكرٍ مُسَبِّقٍ بالنسبة لأية طائفة، وله ذأبه الذي لا يُغْلَبُ في مواجهة صعوبات فريدة. كل تلك الخصال أكسبته حُبّ الناس ولو لم يكن ذلك معلوماً للعامة آنذاك. ولقد أشرنا سابقاً للتأثير العميق لتلك الخصال على (أبي الكلام آزاد) عندما كان رئيساً لحزب المؤتمر. لقد وصل هذا التأثير إلى حد الاقتناع الكامل بوجهة نظره وهذا ما كشفه (أزاد) في بيان عام عاطفيّ شجاع لما ترك اللورد (ويقل) منصبه، وهناك دلائل على أن اللورد (ويقل) لم يكن بينه وبين السيد (نِهرو) أيّ قاسم مشترك، ومع ذلك كان تصريح السيد (نِهرو) كريماً في وداعه؛ وكان اللورد (ويقل)، بالتأكيد، على صلة حسنة في أحيان كثيرة مع السيد (باتل). أضف إلى ذلك أن علاقته بمؤسس باكستان السيد جناح، رغم عدم حرارتها، كانت أفضل على أيّ حال من علاقة خَلْفِهِ بالسيد جناح. وبينما كانت مواقف سلفه اللورد (لِنْلِثْغُو) تبدو بنظر الهنود - بل في الواقع بنظر البريطانيين أيضاً - متعالية باردة، لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للورد (ويقل)، ولم يكن تجريدياً جامداً بالنسبة لعامة الناس. ولقد لاحظ (سِيزر) أن تعامل اللورد (ويقل) مع مشكلة المجاعة في البنغال، وهي الكارثة التي تجاهلها، على ما يبدو، سَلَفُهُ، جعله أقرب إلى قلوب الناس من كلّ نواب الملك السابقين منذ عهد (إرفين). ووصفه كاتب هذه السطور أنه «أقلّ الحكام تَطَفُّلاً». وفي بعض الأحيان كان، في الواقع، متواضعاً إلى حدّ ما، وكان دائم الاستعداد للاعتراف علناً بالخطأ، وهذا أمر نادر في شخصية الزعماء البريطانيين؛ ولقد تشبّه به، في هذه اليقظة، بعض زعماء حزب المؤتمر مع أن الأمر،

بالنسبة للأخيرين، كان برأي المراقبين، طريقة غير أمينة استُعملت كَتَكْتِيك... كَحَرْبٍ نَفْسِيَّةٍ يُجْرَدُ فِيهَا الْخَصْمُ بِأَسْلُوبٍ بَارِعٍ، مِنْ سِلَاحِهِ فِي النِّقَاشِ. يُمْكِنُ لِكُلِّ هَذِهِ النِّقَاطِ أَنْ تَكُونَ فِي مِيزَانِ اللُّورْدِ (وَيَقُلُ)؛ إِلَّا أَنْ صَمْتَهُ الْمَعْرُوفَ وَعَدَمَ اهْتِمَامِهِ الْكَامِلِ أحياناً بِالْأُمُورِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الْبَسِيطَةِ الَّتِي تُسَيِّرُ وَتُرِيحُ كَانَتْ بِبِلَاشِكِ مِجَالٍ نَقْدِ. وَفِي حَفَلَاتِ الْغَدَاءِ كَانَتْ عَدَمُ قُدْرَةِ اللُّورْدِ (وَيَقُلُ) عَلَى التَّعَاطُفِ مَعَ الْمَوَاقِفِ الْعَاطِفِيَّةِ بِأَسْلُوبٍ عَاطِفِيٍّ أَدَّى أحياناً إِلَى مَوَاقِفٍ غَرِيبَةٍ، خِلَالَ مُؤْتَمَرِ (سِمَلَا) وَبَعْدَهُ فِي الْحُكُومَةِ الْمُؤَقَّتَةِ. وَعَدَمُ فَصَاحَتِهِ فِي التَّعْبِيرِ وَالْعَرَضِ أَدَّى إِلَى انْطِبَاعَاتٍ خَاطِئَةٍ لَدَى السِّيَاسِيِّينَ الْبَرِيطَانِيِّينَ الزَّائِرِينَ. وَلَقَدْ سَجَّلَ (وَوُدَّرُوْا) وَآيْتِ) وَكَانَ مَلْحَقاً بِالْبَعْثَةِ الْوِزَارِيَّةِ وَرُبَّمَا بِأَسْلُوبٍ سَازِجٍ، إِنَّهُ بَيْنَمَا كَانَ السَّيِّدُ (سِتَافُورْدُ كَرِنْس) حَادِ الذِّكَاةِ سَرِيعِ الْبَدِيهَةِ كَانَ ذَهْنَ اللُّورْدِ (وَيَقُلُ)، عَلَى مَا يَبْدُو، بَطِيئاً عَائِماً إِلَى حَدِّ مَا. وَبَيْنَمَا لَمْ تُعْوِزَ (سِتَافُورْدُ كَرِنْس) الْكَلِمَاتُ كَانَتْ (وَيَقُلُ) صَامِتاً لِفَتْرَاتٍ طَوِيلَةٍ.

ومع ملاحظتنا لذلك، كانت صفات (وَيَقُلُ) و(موتثباتن) بالنسبة (لأبي الكلام آزاد) تبدو مختلفة وغير إيجابية للوزير الزائر. حتى بالنسبة لبعض أعضاء المجلس التنفيذي للورد (وَيَقُلُ) (قبل إنشاء الوزارة المؤقتة في آب - أغسطس - ١٩٤٦)، فقد حيرتهم شخصية اللورد إلى حد كبير، وكان المجلس مؤلفاً من بعض رجال السلك المدني البريطاني وبعض المُخْتَارِينَ مِنَ الْهِنْدِ الْبَارِزِينَ فِي الْعَمَلِ الْعَامِ. وَلَقَدْ تَوَسَّعَ عِدَدُ أَعْضَائِهِ أثنَاءَ الْحَرْبِ وَلَقَدْ نُقِلَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ أَعْضَائِهِ الْبَرِيطَانِيِّينَ عَلَى الْأَقْلِ، إِنَّهُ كَانَ مِنَ الصَّعْبِ الْعَمَلُ مَعَ اللُّورْدِ (وَيَقُلُ): «كَانَ يَبْدُو وَكَأَنَّهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ ثِقَةٌ كَبِيرَةٌ بِالْمَدْنِيِّينَ». وَاخْتَارَ أَحَدَ الرَّسْمِيِّينَ الْبَرِيطَانِيِّينَ، وَكَانَ سَكْرَتِيراً لِلْحُكُومَةِ وَمِنَ الَّذِينَ رَاقَبُوا الْأُمُورَ عَنْ كَثْبٍ، تَشْبِيهاً مِنْ أَجْوَاءِ الْفَرَسَانِ لِتَفْسِيرِ الْجَوِّ الْمَحْيِرِ أحياناً. كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللُّورْدَ (وَيَقُلُ) جَلَسَ غَيْرَ مَرْتَابٍ عَلَى سَرَجِ حِصَانِ نَائِبِ الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ لِيَدِهِ أِبْدَأُ اللَّمَسَةِ الصَّحِيحَةَ لِلْجَامِ. وَبَيْنَمَا كُلُّ نَوَاطِفِ الْمَلِكِ السَّابِقِينَ جَاؤُوا مِنْ عَائِلَةٍ تَقْلِيدِيَّةٍ مَتَمَرِّسَةٍ فِي السِّيَاسَةِ وَمَجْلِسِ الْعُمُومِ أَوْ مِنْ عَائِلَةٍ اكْتَسَبَتِ الْخَبْرَةَ السِّيَاسِيَّةَ بِالْمَرَانِ مَاعِدَا اللُّورْدِ (وَيَقُلُ)؛ وَرُبَّمَا كَانَ يَشْعُرُ هُوَ نَفْسَهُ كَتَنْجِيَّةٍ لِذَلِكَ، بِالْأَسَى لِنَقْصِ وَعْيِهِ الْغَرِيزِيِّ بِكَيْفِيَّةِ رَدُودِ فِعْلِ السِّيَاسِيِّينَ فِي دِلْهِي أَوْ، فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ وَأَكْثَرِ أَهْمِيَّةٍ، (وَيَسْتَمْسِتِرُ).

إذا كان هذا التحليل صحيحاً فمُحَصِّلُهُ أَسْطُ وَأَقْلَ شَوْماً مِمَّا افْتَرَضَ فِي الْغَالِبِ. لَقَدْ أَنْهَيْتِ خِدْمَاتِ اللُّورْدِ (وَيَقُلُ) بِطَرِيقَةٍ فَعَّجَةٍ وَغَيْرِ لَطِيفَةٍ. وَالْوَاقِعُ أَنَّ كُلَّ مَنْ يَتَمَعَّنُ فِي الْأَمْرِ

يوافق على ذلك؛ ولكن هذا لا يعني أن إنهاء خدماته في ذلك الوقت كان خطأً. فمن البين أن رأي الوزارة هو أنه أدى دوره ولا فائدة من بقاءه بعد ذلك فلقد تغيرت الظروف كثيراً منذ تعيينه كما أن حزب العمال لم يكن هو المسؤول عن تعيينه ابتداءً. ورغم أنه قام بما في استطاعته، لم يكن ما فعله كافياً؛ ولم يكن هناك احتمال بأن يقوم بأكثر من ذلك؛ ولقد كتب السيد (أتلي): «لم أعتقد أنه يستطع أن يجد حلاً»؛ كان هناك نقص ما ويبدو أن الأمل الوحيد في الخروج من هذا الطريق المسدود كان في التغيير. كان هناك حاجة لوجه جديدة، برأي رئيس الوزراء، ولسياسية جديدة. فالعسكريون حسب مهنتهم معروضون لانتقال مفاجئ وإحالة على التقاعد، لذا فالرسميات التي يُحاط بها نائب ملك مدني ليست مفروضة في هذه الحالة. فالحرب الأهلية، أو ما يعادلها، كانت قائمة وكانت الأمور تسير بسرعة. والمواقف الخطرة التي لا يمكن الرجوع عنها - والتي تؤثر في أقدار الملايين - قد تحدث فجأة قبل أن يعي أحد مداها. وهذه المخاطر الهائلة كانت أهم من اتباع الشكليات الرسمية بالنسبة لشخص واحد. ويبدو أن هذا كان منحى تفكير الحكومة. ويتردد المعلق المسؤول ذو الخلفية التاريخية الذي يراقب الساحة المشوشة، كما كانت آنذاك في الحزب بتأكيد أن مثل هذا التفكير كان شيئاً سيئاً.

ربما كان من السهل على بعض الناس نسيان مدى خطورة الوضع آنذاك: سياسياً وإدارياً بخاصة أثناء الأيام الأخيرة من إدارة اللورد (ويثل). ويوقر لنا كتاب (مينون) تذكيراً جاداً بذلك. وقليلٌ ممن عايشوا تلك الحقبة يعتقد أن الأمر مبالغ فيه. لقد كتب (مينون) أثناء الأسابيع الأولى من عام ١٩٤٧ ما يلي:

«كان الموقف حرجاً لدرجة يبدو معها أن البلاد تتجه نحو كارثة مُحَقَّقة. فالرابطة الإسلامية تقود حملة عصيان مدني ضدّ وزارتين من وزارات الولايات، وممثلها في الحكومة المركزية يدعو (للعمل المباشر)، ولقد اتسعت شقّة الخلاف بين المسلمين والهندوس، وبدأ بعض كبار الموظفين بالتخلي عن حيادهم وولائهم التقليدي وصاروا ينحازون علناً في الصراع السياسي. وزاد الوضع الغذائي الدقيق والتراجع الاقتصادي المتعاضم واتساع الاضطرابات العمالية، من الأعراض المنذرة بالانهيار العام».

وإذا غامرنا في التخمين نقول: ربما كان اللورد (ويثل) في قرارة نفسه غير آسف تماماً على ذهابه. لقد احتلّ منصباً كبيراً في أوقات شديدة الاضطراب، وربما اكتفى في آخر أيام

عمله من هذا المنصب؛ ولأسباب وجيهة بلاشك استُثيرَ لِعاملٍ بسيطٍ: الطريقة المرتكبة التي أدت إلى خروجه من منصبه كما اعترف بذلك لأحد مساعديه السابقين (برنار فَرُغوسِنْ). ففي الأسابيع الأخيرة من إدارته هناك دلائل على أن الوزراء في لندن لم يهتموا حتى بالرد على رسائله. ولكنه لم يَبُحْ بمشاعره تلك.. عن هذا الموضوع إلا للقليل من الناس. وصف (كامبل جُونسون) يوم تغير نائب الملك في دلهي فقال إنه وجد نفسه بجانب اللورد (ويقل) على طاولة الغداء وكان اللورد يبدو (برُونزِيًا) بصحة جيدة سهل الجانب وكان مساعده يبدو مرتاحاً؛ وكانت العادة أن من يكون بجانبه يضع نفسه في زاوية صامتة على مقربة من شيء عازل - غير ناقل! - ولكن كان الأمر غير ذلك في ذلك اليوم. وسَجَل (تاكِر) الذي حضرَ عملية التسليم والاستلام كرئيس للأركان، كيف ذهب لِدلهي لوداع اللورد (ويقل) الذي بدا على طبيعته لم يتأثر بالأمر الصادر بإنهاء خدمته ولا يحمل أي حقد أو مرارة. ويقول: هناك التقينا بنائب الملك الجديد اللامع مثل سيارة (رُونزِ رُونيس).. أما (التراكور) الذي لازال صالحاً للعمل فقد.. تدرج خارجاً.

وفي ظلّ الأوضاع التي نشأت كان واضحاً أنّ أهمّ اعتبارٍ هو أن التقسيم يوقر الطريق الوحيدة التي تستطيع بها الهند - رغم خسارتها لجزء غير قليل من الأرض - إقامة حكومة مركزية قوية.

وعاد (إسمائي) للندن في الثاني من أيار - وأشير في حينه إلى أنه أخذ معه مسودة خطة. كان ذلك حقاً سرعة في العمل لأن نائب الملك لم يكن قد قضى بعد في منصبه أكثر من ستة أسابيع وفي العاشر من أيار - مايو - صدر بيان يعلن أن نائب الملك سيلتقي في ١٧ أيار الزعماء السياسيين الممثلين للشعب في (دلهي) ليُقدّم لهم الخطة التي وضعتها حكومة صاحب الجلالة لِتُنقَلِ السلطة. وتبع ذلك رأساً بعض الارتباك إذ صدر بيان آخر في اليوم التالي يُوجّل اللقاء مع السياسيين إلى الثاني من حزيران - يونيو - وفي الخامس عشر من أيار - مايو - ظهر أن اللورد (مونثباتن) نفسه سيُسافر إلى لندن.

ونعرف الآن من روايات (كامبل جُونسون) و(مينون) و(إسمائي) نفسه ماذا كان يجري حينذاك، وهي في الواقع قصة مثيرة. كان الانطباع الذي انعكس في الظاهر آنذاك أن المسألة لا تعدو «ألا عيب» مؤسفة. ولقد بدا أن الفرص المواتية التي أوجدها إعلان عشرين شباط للبريطانيين، والتي اهتبلها بعزم ونشاط نائب الملك الجديد... أخذت طريقها نحو

الضياع. والواقع أن الأمر كان كذلك لعدة أيام. فالمسودة التي حملها (إسمائي) معه للندن وكان فيها اقتراح انتقال السلطة من البريطانيين للولايات كل منها على حدة وهي بدورها تستطيع التجمع في دولتين جديدتين إن شاءت، نقول إن هذا الاقتراح قد حُذِفَ منه في (هوايث هول) بطريقة زادت التوجسات التي ساورت مشاعر البعض أصلاً في الطرف الهندي. وأفهمنا أن اللورد (مونتباتن)، لما كان في (سَملا) لعدة أيام، جاءته فجأة فكرة أن كل هذه الخطة هي ببساطة، غير صالحة، وأنه هو أعطى السيد (نَهرو)، ضد رأي مستشاريه، - وكان ضيفه في سملا - فرصة لقراءة الخطة (ونلاحظ هنا أنه لم يُعطِ مثل هذه الفرصة للسيد جناح)، وأن رد فعل السيد (نَهرو) كان سلبياً للغاية، وأن مسودة أخرى قد رُتبت بعد ذلك على عجل مستندة في الغالب على أفكار قدّمها سابقاً (مِينُون) بصفتِهِ المستشار الدستوري. أما الفرق بين المسودتين فغير واضح. فرواية (إسمائي) تشير إلى فرق أصغر حجماً مما قدرته روايتنا (كامبل جونسون) و(مِينُون). على كل حال ركزت النسخة المعدلة الأخيرة من المسودة على ثلاث نقاط:

أولاً: لن تنتقل السلطة أولاً إلى الولايات منفردة كما جاء في المسودة الأولى بل مباشرة لحكومتين مركزيتين قويتين نسبياً (وهذا يعني قبول مشروع باكستان).

ثانياً: إن الانتقال سيحصلُ عبر الأجهزة الدستورية القائمة لإنجاز وضع (الدمينيون) الذي يُفيد، بالإضافة لمنافع أخرى، في إبقاء ضباط بريطانيين تستدعيهم الحاجة الماسة في القوات المسلحة.

ثالثاً وأخيراً: سيقدّم تاريخ انتقال السلطة من حزيران ١٩٤٨ إلى موعدٍ أقرب سيحدده نائب الملك أثناء زيارته المقبلة، قريباً، للندن.

وحتى لو لم يكن الفرق بين المسودتين بالحجم الكبير الذي لاحظَهُ (مِينُون)، لم يكن لأحدٍ من الرسميين الذين عرفوا ما جرى تجربة أكثر إثارة من تجربته في تلك الأيام القليلة المليئة بالعمل المُثمر، وهو يُشاهد التغيّر المُتفتّح، وأكثره من تدوين قلمه في تحقيق أفكار صيغت، على حدّ قوله قبل خمسة شهور تقريباً أثناء مباحثاته مع السردار (باتل).

ومنذ ذلك التاريخ يتردّد تساؤلٌ غمّا إذا كان التسارع الأخير في الأحداث والقطع المفاجئ للزوايا الحادة في القفزة الأخيرة للحكم البريطاني في الهند والتي نتجت عن الأفكار الجديدة؛ نقول هل كان ذلك ضرورياً في الواقع آنذاك؟؟ ولو أُثبِتَ طرقُ أقلّ

سرعةً واندفاعاً مما كان؛ أما كان ذلك أكثر جدوى وأكثر إنسانية؟ يقول الثقاد: كان من الممكن اتقاء الموت لِمِثات ألوف الضحايا التي سقطت لو أن القرارات التي اتخُذت في تلك الأيام العصبية من شهري أيار كانت مغايرة لما اتخُذ فعلاً؟ هل كان هناك مُبرر لهذه (الدنامية) والضغط المندفعة المُتهورة التي أدت إلى تقديم موعد نقل السلطة عشرة أشهر تقريباً؟؟... أما كان هناك سبيل آخر؟.

والمسألة هائلة والغوص فيها يحتاج كُتباً كاملة. ولا نستطيع هنا أكثر من لمس حواشيتها فقط. كل من عمل في منصب حساس في الهند تلك الأيام تعودَ على مثل هذه التساؤلات المذكورة آنفاً وربما لا يصعبُ عليه الإجابة عنها. وربما لم ولن يتخذ فيها - غير الذي اختير - أي قرار نهائي. ربما يشكُّ، وهو غير متأكد من أن أيّاً من الطرق الممكنة الأخرى كلها سواء منها التي كانت تَصْمَن انسحاباً بريطانياً متدرجاً أبطأ، أو محاولات استعادة الحكم من مركز قوّة، ستؤدّي في النهاية إلى واقع أكثر قتامةً مما حدث. وهو يعي - ولو غير مرتاح - أن الآراء التي يميل إليها اليوم والمبنية على معلومات لاحقة تتضارب مع ما كان يعتقدُه قبلاً. بل وربما يندفع، لعدم ثقته بنفسه، خطوةً أخرى مُشكّكاً بقيمة هذه المعلومات اللاحقة بالحدث؛ لأننا تاريخياً لانزال نقف على مقربةٍ من هذه الأحداث الهائلة لعام ١٩٤٧؛ وبالإضافة لحجمها كانت مُعقّدةً ومتشابكةً وسريعةً ومن الصعب اللحاق بها. وقرار (هُوايتْ هُوز) بِحِفْظِ الوثائق خمسين عاماً قبل نشرها، يُبقي كثيراً من الوثائق الحكومية الهامة الضرورية لاتخاذ حكم عادل، حبيسةً الأدرج ولا يمكن الوصول إليها.

أضف إلى أنه من الممكن ألا نشعر بالارتياح لنيّات المتسائلين فبعضهم متفتّح يبحث عن الحقيقة، ولكن الآخرين قد يكونون متحيّزين ذوي عَرَض، ويأملون في استخلاص جواب معين - وهو في الغالب : لا .. إنهم يريدون أن يقال لهم إن التسارع المفاجئ في التحرك البريطاني نحو الخروج من الهند كان خطأً فظيلاً وغير ضروري؛ وإنه كان هناك خيارٌ عملي أفضل. ولن يكون هؤلاء دائماً من «اليمن» السياسي. وللآخرين من العاطفيين ذوي اللون السياسيّ الوردّي - وهم من من الإنسانيين على كل حال - يكون الأمر أكثر إرباكاً بخاصّةٍ إن كانوا من العاملين في البنجاب آنذاك؛ سيكونون من البريطانيين الذين امتزجوا طوعاً بحياة زملائهم الهنود الذين ارتفعوا بميولهم نحو البلد الذي يعيشون فيه على

مستوى أعلى من المتوسط العام ولديهم إحساس حار بالاندماج فيه، ومعرفة حميمة شخصية من خلال أصدقائهم الهندوس والمسلمين والسيخ بمدى المعاناة والعذاب الذي حصل عام ١٩٤٧. ويمكننا أن نفهم أن مثل هؤلاء الناس يشعرون بالتأثر وبالتعرض للتوبيخ الساخر، كما يتذكر كاتب هذه السطور ما سمع في شتاء عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ من إحدى السيدات الأمريكيات. قالت: كان على البريطانيين في آب - أغسطس - الماضي أن يرحلوا لأنهم لم يكونوا أقوياء للدرجة الكافية التي تمكنهم من البقاء. لم يكن لديهم المال أو ما يكفل إشباع البطون.

... يا لمهارتهم! ... كان عليك أن ترى الأسلوب الماكر الذي خرجوا به!

يضع المؤلف نفسه بين الذين يعطون وزناً أكبر للآراء التي تشكلت آنذاك، أو على الأقل عندما يكون من الممكن التحقق من الذكريات بأشياء كُتبت في حينه أكثر مما يعطون للآراء التي صيغت في جو مريح في أرض أخرى بعد ستة عشر عاماً من تلك الأحداث. فهو يشك في كون هذه المدة - ١٦ سنة - كافية، ربما كانت مدة سِتِّين عاماً لازمة، ذلك لأن الوثائق - السرية - الرسمية تكون قد نُشرت. ويعرض الكاتب الآن آراءه التي شكّلها عام ١٩٤٧ ذكراً أنها لا بُدَّ قد تأثرت إلى حد ما بالجغرافيا؛ فلقد صاغها في (دلهي) والعواصم الفيدرالية - الاتحادية - مشهورة بأنها أماكن مُضللة؛ وسواء في ذلك (واشنطن) أو (أوتاوا) أو (كامبيرا) أو (كراشي) أو (راولبندي). ربما كان جو (دلهي) المتوتر غير الطبيعي في أيار من ذلك العام قد شوّه الإحساس بالواقع لدى كثير من الناس. مع ذلك فالحقيقة بالنسبة للمراقب من مكتب الجريدة للمسرح السياسي والإداري من حوله، تبدو الاستنتاج الذي لا مفر منه آنذاك: وهو أن عملاً جذرياً سريعاً من نوع ما.. بل من أي نوع، أصبح أمراً واجباً.

فمظاهر التفسخ القادم برزت في كل مكان. وغاب عملياً القانون والنظام في مناطق واسعة من شبه القارة وتداعت البنية القائمة للحكومة المدنية. وبقيت القوات المسلحة صلبة في الظاهر إلا أنها عُرضة للتشقق في أية لحظة بسبب الصراع الطائفي الوحشي الذي بدأ في البنجاب وهي منطقة قريبة من مساكن كثير من أفراد الجيش. وأمام القوات المسلحة، إذا قُرِّرَ التقسيم، وهذا أمرٌ يجب مواجهته الآن، شقُّ لا بُدَّ منه، ربما ليس وقت التقسيم فموعد الأخير لم يكن مؤكداً بعد، ولكن خلال عام على أبعدها أو ما يقرب من ذلك. ولم يكن أحد من أهل السلطة قادراً حتى ذلك الحين على تفسير كيف سترتب شقُّ هذه المنظمة

العسكرية الحسنة الاندماج، أو ماهي المخاطر التي قد تنشأ وماهي التدابير التي يمكن بها اتقاء هذه المخاطر. وتاريخ الهند قبل الحكم البريطاني كان مليئاً بأحداث بشعة تكشف ما يمكن أن تفعله عصابات غير مُنضبطة وقوات غير رسمية تجوب الأرياف.

كانت الشيوعية نشطة؛ ونظرة إلى الأنباء الواردة من المراكز الصناعية تُظهر كثيراً من الاضطراب، ومظاهر الصداقة بين روسيا والقوى الغربية خلال الحرب.. قد تحطمت! لذا فالمؤامرات الشيوعية الجديدة لن تكون قليلة في المدن الكبيرة. ويجب التذكُّر أنه، لمدة ثلاث سنوات تقريباً بدءاً بعام ١٩٤١م شجَّعَ الحكم البريطاني الشيوعيين الهنود لأنهم دعموا المجهود الحربي بينما لم يدعّمهُ حزب المؤتمر.

وكانت المجاعة احتمالاً وارداً. وكما أظهرت أحداث البنغال المأساوية عام ١٩٤٣ أن الإحصائيات الزراعية الهندية والتوقعات الرسمية ليست من الأمور التي يمكن الاعتماد عليها، لذا فكلّ تغيير سيء الحظ في المناخ أو سوء إدارة قد يُحدثُ نقصاً جديداً في الغذاء. ولم يكن هناك اتفاق بعد على مستقبل الولايات التي يحكمها أمراء ومجموع مساحتها يُشكّلُ أكثر من ثلث مساحة شبه القارة تقريباً. ولقد فُكّر على ما يظهر حكام بعض الولايات - الأميرية - الكثيفة السُكّان مثل (حيدر أباد) و(كشمير) و(بُهوَبان) و(تراغَنكور) بإعلان استقلالهم كلُّ بولايتيه. أما إمكانية بقاء هذه الولايات مُستقلة دون عونٍ أو مساعدة فأمرٌ قابل للنقاش. ولبعض هذه الولايات، بالتأكيد، وزنٌ معتبر من التاريخ والتقاليد وحسب رأي كثير من الناس آنذاك إنها أصلبُ مما ثبَّت لاحقاً. ونبَّت الاتجاهات الانفصالية، بعضها مُخادعٌ وبعضها غير ذلك: طلبات مثل قبائل (أديباس) في (أوريسا) من أجل دولة مُستقلة (دولة جِهَاركُ هِنْد)، كذلك طلبات مماثلة من قبائل (الناغا) الأشدُّ صلابة على حدود (آسام) - (بورما)؛ والتي أثارَت كثيراً من المتاعب لحُكْم السيد (نَهرو) في الخمسينات؛ وطلبات مقدّمة من دولة (نيبال) لِفُضْلِ القبائل في منطقة (دارجيلنك) عن البنغال، وطلب الاستقلال الذاتي للجيوب المسلمة أو الممرّ المسلم في غرب (أوتاربراديش) حيث كانت ثقافة المغول قويّة وحيث عاشت قبائل (الروهيلا) الأفغانية الأصل؛ أو وضع مُميّز (للدازفيدا) في أقصى الجنوب حيث لا تزال ذكريات ممالك (التاميل) القديمة وحيث يكره (التاميل) عَجْرَفَة الشماليين المتحمسين (لِللغة الهندي)، والدعوة لِيُنخَوْنِسْتان كدولة مُستقلة للبتان التي يحمل لواءها الآن حزب القمصان الحمر، كردة على العصيان المدني الذي

دعت له الرابطة الإسلامية والتي رَحَّبَ بها غاندي وحكومة أفغانستان لأسباب مُختلفة، كذلك الدعوة لـ (خالستان) كدولةٍ مستقلةٍ للشيخ الذين كانوا قبل قرنٍ من الزمان حُكَّاماً للبنجاب؛ وأعجب من ذلك كله المطالب المفاجئة التي رفعها رئيس الوزراء الدحلّي وعضو الرابطة الإسلامية السيد (سَهْرَوَردي) بالاشتراك مع السيد (سارات بوز) أحد المُشَقِّين عن حزب المؤتمر، لدولةٍ بنغاليّةٍ مستقلةٍ غير مجزأةٍ في الهند المقسّمة. وما لم يُقَم شيء حاسم لضَبْط ما أسلفناه من مطالب يبدو أن التفتّت كان مؤكّداً.

ويحوي كتاب (وُؤذَرَف) مقطعاً شيقاً يعكس الوضع الذهني لكثيرين من (دلّهي) آنذاك. قال: «تعثّرت مشكلة نقل السلطة لسنواتٍ بسبب التفاصيل؛ كان استلام السلطة، الذي يُبَيِّن بوضوح وتقدير مُثيرينٍ للإعجاب في تقرير (سايْمون) على أساس حفظ وحماية كلّ الناس: الأمراء والمنبوذين والمسلمين والكثيرين غيرهم. ويجب حفظ الوحدة وعدم التفريط بحياة الناس. وعلى هذا الأساس قامت القوّات المسلحة؛ وبما أن هذا الأساس لا خلاف عليه استطاعت إنكلترا (أن تُمسِك الذئب من أذنيه) - كما يقول المثل الإنكليزي - . ويحتاج تبسيط الأمر أو تزييفه لشجاعةٍ كبيرة، من أجل تجاهل هذه التعقيدات وعدم تقدير أشدّاق الذئب المفتوحة وترك أذنيه بهدوء. كان ذلك شجاعةً وخطراً في آنٍ واحد. كان هو الأمر الصواب الذي يجب القيام به. وارتفع الثمن مع تأخيرها. ونحتاج فقط لتعداد القتلى شهراً بعد شهر للتأكد من هذه الحقيقة. يجب الإسراع في حسم الموضوع».

على كلّ حال، وكما نعلم الآن، لقد حُسِمَ الأمر بسرعة. وعرض (كامبل جونسون) و(مينون) و(إسمائي) و(أبو الكلام أزاذ) كلّ من زاويةٍ مختلفةٍ تفاصيل كاشفةٍ عمّا جرى وراء الكواليس في (دلّهي) و(لندن)، ولماذا جرى خلال الجزء الثاني من ذلك الشّهر - أيار - مايو.، وفي الثاني من حزيران - يونيو - جاءت ساعة الحُسم علناً. ذهب سبعة زعماء سياسيين يمثلون حزب المؤتمر والرابطة الإسلامية والشيخ - افتراضاً، إلى بيت نائب الملك بعد أن قبلوا دَعْوَتَهُ، ليُقال لهم: هذه هي الخطة... كما أُنجِزت الآن.. بموافقة الحكومة البريطانية. وخلال الأسابيع التي سَبَقَتْ اطلّعوا في محادثاتهم الخاصة معه، بصورة مفصّلة على إنجاز الخطة في كل مرحلةٍ من المراحل التي مرّت بها. وفي الليلة التالية أذاع ثلاثةٌ منهم: السيد (نهر) والسيد (جناح) والسيد (سردار بلديف) - ممثلاً للشيخ - موضوع الخطة مُشيرين إلى قبولهم - مهما كانت نسبة تردّد البعض - وفي الرابع من حزيران

- يونيو - فَصَّلَ اللورد (مونتباتين) الخطة للعالم الخارجي في مؤتمره الصحفي المشهور^(١). وهكذا جاءت خاتمة الشكوك والحيرة. سيترك البريطانيون الهند مباشرة وليس في العام القادم بل في الفترة المذهلة القصيرة إلى حدٍ خطير - أحد عشر أسبوعاً .. وصار الاستقلال السياسي لِكُلِّ شبه القارة في متناول اليد....؛ وما لم يكن التصويت في المجالس التشريعية للولايات معارضاً تماماً للتوقعات ستقوم باكستان لِشعبٍ جديد يولد بعد الخصومات والصراع المرير. ولتقطف هنا من كلام (مُون) الذي اتخذ موقفاً معاكساً لزميله عضو (y.c.s) (وُودزف) ولكنه عمل في البنجاب - بينما لم يَعْمَلْ (وُودزف)^(٢) هناك ؛ قال: «ويجتمع لم يَسْبِقْ له مثل كُُلِّ ما رُتّب سيقود في طريقٍ مستقيم إلى مذابح جماعية، ففي البنغال كان هذا هو الاحتمال الخطير، أمّا في البنجاب فهو أمر أكيد مطلق»
ومن حُسْنِ حَظِّ الذين قادوا إلى هذا السبيل ولراحة ذَهِنِهِمْ لم يكن أحد منهم باستثناء (بلديف سنغ) يعرف كثيراً عن البنجاب؛ لذلك لم يتحققوا ممّا هو آتٍ. ولكن المسؤولين البريطانيين العاملين في البنجاب لم يكونوا في مَثَلِ هذا الموقف السعيد!

(١) ولقد أذاع هو أيضاً الخطة في اليوم السابق.

(٢) فيليب (وُودزف) هو اسم مُستعار لِ فيليب ويسون.